

# الوعد بمقاومة الفساد أقوى أسلحة قيس سعيد

## ملف استغلال السلطة كلمة السر حول التطورات الأخيرة في تونس



### خطوات تكسب ثقة الشارع

وساهمت السيطرة على البرلمان على قطع الطريق أمام أي محاولة لفتح ملفات فساد أمام القضاء، وهو ما جعل الرئيس قيس سعيد يؤكد أن "الأمن المعبر عن الإرادة الشعبية يجب أن يطبق القانون دون استثناء، فالجميع سواء أمام القانون، لا يشفع له حزب ولا نسب ولا ثروة ولا منصب ولكن هناك من يتمسك بالحصانة أو القرابة في حين أن الحصانة مقصدها هو ضمان حرية الموقوف وليس القذف والكذب والافتراء، لكن الحصانة لا يمكن أن تكون حائلًا أمام المساءلة ولا يمكن أن تكون عتبة أمام الإفلات من العقاب، كما اختفت للأسف في المحاكم الأذلة والمؤيدات، بل إن المحاكمات تستمر في بلادنا لعقود، أما لو كان المنهم فقيرا مدقعاً لالقي به في ساعات في غياب السجون، لكن أقولها للجميع اليوم صبر وغدا أمر".

وكان الرئيس سعيد يقصد بموقفه ذلك نوابغ مقربين من الإخوان أو متحالفين معهم تسبوا بالحصانة البرلمانية، وبعضهم مطلوب للقضاء لتهمة فساد، وكذلك شخصيات اعتبارية لم يستطع القضاء ملاحقتها نظرا لاحتماؤها بحركة النهضة، وعندما قرر تجسيد أعمال البرلمان أرفده بقرار آخر وهو رفع الحصانة عن النواب ما جعل التونسيين يستبشرون بإمكانية أن يقوم القضاء بدوره في ملاحقة المتورطين في نهب المال العام والفساد والإساءة إلى الدولة ومقرراتها.

وتساءل سعيد "هل إننا بالفعل دولة فقيرة أم إننا دولة نهبها من نهبها من الداخل"، متابعاً "نسمع عن المليارات في نشرات الأخبار، مليارات لا تكاد تعد ولا تحصى ومع ذلك نحن في فقر وإملاق وفساد بنخر الدولة" وفق تقديره.

ورجح الأستاذ في علم التاريخ المعاصر والمحلل السياسي عبداللطيف الحناشي أن يكون ملف محاربة الفساد "العنوان الأبرز على أجندة الرئيس قيس سعيد بعد إعلانه تجميد عمل مجلس نواب الشعب"، متوقفاً أن يشهد ملف مكافحة الفساد زخماً كبيراً متبوعاً بإجراءات سريعة ضد من وصفهم بالفاسدين، "ومعتبرا أن الوضع الجديد سترتب عنه إحالة من تعلق بهم بدمتهم شبهات على العدالة ويرى المتابعون للشأن التونسي أن حركة النهضة رفضت خلال السنوات العشر الماضية أن تكون خارج دائرة الحكم، حيث عملت على ضرب منافسيها من الداخل كما فعلت مع نداء تونس بعد أن منحها مؤسسها الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي الفرصة عندما تخلى عن عهده الانتخابية وتحالف معها تحت ضغوط خارجية وأخرى داخلية، والذي أدى في النهاية إلى انهيار تام لحزب السبسي حتى قبل وفاته في الخامس والعشرين من يوليو 2019.

كان هناك قضاء عادل ويجب أن تخرج السياسة من قصور العدالة لأنه حينما تنتسل السياسة إلى أرائك القضاة لن يكون هناك عدل على الإطلاق".

الاداري والمالي) فتح تحقيقاً مع تلك الأحزاب بتهمة تلقي تمويل خارجي. ويعتبر ملف الفساد كلمة السر حول التطورات الأخيرة في تونس، كما تعتبر مقاومته أساس الدعم الشعبي الذي يحظى به قيس سعيد الذي يجمع التونسيون على نفاذه يده وعدم تورطه مع الفاسدين، وهو الذي طالما تحدث في العديد من المناسبات عمّا وصفها بحالة من الفساد المستشري التي تشهدها الدولة التونسية، مشيراً إلى أنها "في حاجة إلى أموال وعدالة اجتماعية والقضاء على الفساد المستشري كاسراب الجراد" وفقاً لتعبيره.

وفي مايو الماضي قال سعيد لوسائل إعلام فرنسية "إن تونس تملك كل الثروات ولكن للأسف كلما زادت النصوص زاد اللصوص.. كلما ازداد نص إلا وازداد معه لص ومع ذلك يتنجحون بالإصلاح، نسمع عن الإصلاح منذ سنوات، لماذا لم يتحقق الإصلاح؟"، مؤكداً على أن "لكل مواطن من شمال البلاد إلى جنوبها حق في بلاده وفي الكرامة وفي الحرية ولكن للأسف هذه الحقوق في أكثر الأحيان لا تتجاوز النصوص.. لا يمكن أن نضع حداً للفساد المستشري كاسراب الجراد إلا إذا

وكانت نتيجة ذلك رفض الرئيس التونسي دعوة الوزراء الجديد لإداء القسم أمامه بما يسمح لهم بممارسة مهامهم، وقد برر موقفه بوجود عدد من الشخصيات التي نالت ثقة البرلمان وهي ملاحقة بشبهات فساد وتضارب مصالح. وفي السابع والعشرين من يوليو الجاري أعلن عن فتح تحقيق قضائي عن تلقي أحزاب مشاركة في الحكومة لتمويل خارجي أثناء الحملة الانتخابية عام 2019، وقال الناطق الرسمي للحكومة الابتدائية بتونس محسن الدالي إن قاضي التحقيق بالقلب القضائي الاقتصادي والمالي (مجمع قضائي مختص بقضايا الفساد

رُفِعَ الرئيس التونسي قيس سعيد لشعار مكافحة الفساد ومحاسبة المتورطين يكسبه المزيد من ثقة الشعب الذي فقد أي آمال طوال السنوات العشر الماضية في فتح هذا الملف الأكثر ضرراً للاقتصاد الوطني والذي ساهم في تبديد الكثير من ثروة التونسيين.

فقدان أي مشاعر تعاطف مع الشعب المنهك والمطحون.

وعندما خرج التونسيون للتظاهر يوم الخامس والعشرين من يوليو الجاري كانت هتافاتهم تصب في دائرة اتهام النهضة وحلفائها بانهم يدعون بالدولة إلى الإفلاس إلى حد العجز عن مواجهة الوضع الصحي الكارثي الذي عرفته ولا يزال يودي بأرواح العشرات يومياً، والذي جعل الرئيس سعيد يلجأ إلى طلب مساعدات عاجلة من الدول الشقيقة والصديقة لإنقاذ أبناء شعبه.

وفيما يبدو الرئيس سعيد حريصاً على محاربة الفساد إلا أن الصراع كان شرساً من قبل الداعمين لحكومة هشام المشيشي الذي اصطدم مع قصر قرطاج بشكل واضح عندما قرر في السابع من يونيو الماضي إقالة رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عماد بوخرخيص الذي جرى تكليفه بالمهمة من قبل الرئيس. وهذا الأمر أثار غضب مؤسسة الرئاسة وانتقادات في الشارع التونسي.

ورأى البعض أن إقالة بوخرخيص محاولة لمنع الرئيس سعيد من متابعة الملفات الخطرة المتعلقة بالفساد وتضارب المصالح، وهو ما أكد عليه الرئيس التونسي حين استقبل بوخرخيص مساء نفس اليوم وخاطبه "كان متوقفاً إغافاً من مهامك لأنك قدمت ملفات وجملة من الإثباتات المتعلقة بعدد من الأشخاص". وأضاف "يرفعون شعار مقاومة الفساد ثم يتصون لمن يقاوم الفساد".

وجاءت إقالة بوخرخيص ضمن التبادلات الحادة بين مؤسستي الحكومة والرئاسة، والتي كان الفساد أحد أسبابها الرئيسية، ففي الثالث والعشرين من يناير الماضي صادق مجلس النواب الذي يسيطر عليها الحزب الحكومي على تعديل وزاري أقره المشيشي وجاء من خلاله 11 وزيراً جديداً بعد أن أطاح بكل الوزراء المحسوبين على الرئيس سعيد.

كانت نتيجة ذلك رفض الرئيس التونسي دعوة الوزراء الجديد لإداء القسم أمامه بما يسمح لهم بممارسة مهامهم، وقد برر موقفه بوجود عدد من الشخصيات التي نالت ثقة البرلمان وهي ملاحقة بشبهات فساد وتضارب مصالح. وفي السابع والعشرين من يوليو الجاري أعلن عن فتح تحقيق قضائي عن تلقي أحزاب مشاركة في الحكومة لتمويل خارجي أثناء الحملة الانتخابية عام 2019، وقال الناطق الرسمي للحكومة الابتدائية بتونس محسن الدالي إن قاضي التحقيق بالقلب القضائي الاقتصادي والمالي (مجمع قضائي مختص بقضايا الفساد

الحبيب الأسود  
كاتب تونسي



استطاع الرئيس التونسي قيس سعيد كسب ثقة التونسيين من خلال رفع شعار مقاومة الفساد الذي استشرى طوال السنوات العشر الماضية من قبل جماعات وأحزاب عملت على النظر إلى الدولة ومقرراتها على أنها غنيمة واعتبرت نفسها منتصرة في صراع المغالبة.

وتمكن الرئيس التونسي من الوصول إلى كرسي قصر قرطاج مدعوماً بمن يتفقون في نفاذه يده وفي زهده في المال والسلطة، وكذلك خطابه الأخلاقي الذي لا يخلو من مسحة تدين جعلته يحظى بمساندة فئات واسعة من المجتمع بمن فيهم البعض ممن ناصروا حركة النهضة وصوتوا لمرشحها في المحطات الانتخابية السابقة.

ونظر التونسيون إلى المنظومة السياسية والحكومات التي دعمتها حركة النهضة ما بعد ثورة 2011 على أنها متهمة بتفاهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

عبداللطيف الحناشي  
محاربة الفساد العنوان  
الأبرز على أجندة  
الرئيس قيس سعيد



وسعت حركة النهضة للحصول على تعويضات عما تتعتها بسنوات الاستبداد. ولم يكن رئيس مجلس شوري الحركة عبد الكريم الهاروني يعتقد للحظة واحدة أن آخر أجل حدده لحكومة هشام المشيشي من أجل تسليم تعويضات مالية لمن ساهم ضحايااً الدكتاتورية وهو الخامس والعشرون من يوليو سيكون موعداً لإنهاء حكم حركته عبر البرلمان وإعلان قرارات حاسمة من قبل الرئيس قيس سعيد بهدف تصحيح المسار السياسي في البلاد المحاصرة بالازمات المتفاقمة.

وطالب الهاروني بأن تبدأ الحكومة في دفع ما قال إنها مستحققات لمن قاوموا الاستبداد من وجهة نظره، وتصل قيمتها إلى ثلاثة مليارات دينار، أي حوالي 1.1 مليار دولار، وذلك عبر فيديو ما أن انتشر حتى اتسعت دائرة الغضب والاحتقان بين التونسيين الذين اعتبروا أن الضغط من أجل استغلال مقدرات الدولة وهي في أوج أزمتها المالية والاقتصادية والصحية والاجتماعية، مؤشر آخر على

# عام على انفجار مرفأ بيروت.. الحقيقة الغائبة

التحقيق يتوقف على رفع الحصانة البرلمانية عن المشنوق وخليل وزعيت، وكلهم أعضاء في مجلس النواب. وتقول الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان الحكومية في لبنان إن السلطات اللبنانية فشلت وقصرت في حماية حقوق جميع المواطنين عقب انفجار المرفأ.

وأفاد التقرير بأن "الوقائع والمعلومات التي تم جمعها حول انفجار مرفأ بيروت وما تبعه، أثبتت إهمالاً وفشلاً كبيراً من جانب السلطات اللبنانية في حماية حقوق الصحة والسكن والغذاء والتعليم لجميع السكان".

وأوضح أن "السورارات والإدارات المعنية بالإسعاف والإغاثة لم تضع استراتيجية مشتركة، أو أي خطة عمل لتلبية حاجات السكان في ما بعد وقوع الكارثة". كما لفت التقرير إلى توزيع المساعدات على المتضررين من الانفجار بشكل غير عادل، مؤكداً أن المساعدات الطارئة سُلمت عدة مرات إلى الأشخاص أنفسهم أو إلى أشخاص ليسوا في حاجة إليها. وأضاف أن "العمال الأجانب عانوا من التمييز عندما تعلق الأمر بالحصول على المساعدات الإنسانية، كما رفضت بعض المنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة للاجئين بحجة حصولهم على المساعدة من منظمات دولية".

منها أن منزله أصيب بأضرار في الانفجار.

وأعلن خليل وزعيت ووزير سابق ثالث ورئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب براءتهم عندما اتهمهم صوان ورفضوا استجوابهم واتهموا القاضي بتجاوز سلطاته.

**الإجابات غائبة عن تساؤلات ملحة، منها: ما سبب تخزين شحنة كبيرة من مادة نترات الأمونيوم القابلة للانفجار؟**

وكانت وثيقة أُرسلت قبل أسبوعين من الانفجار واطلعت عليها وكالة رويترز أظهرت أن الرئيس اللبناني ورئيس الوزراء تلقياً تحذيراً من الخطر الأمني الذي تمثله المواد الكيميائية المخزنة في المرفأ وأن إمكانية أن تدمر العاصمة. ويريد بيطار أن تسمح له الحكومة والبرلمان باستجواب عدد من كبار المسؤولين بمن فيهم كل من وجه لهم القاضي صوان اتهامات، بالإضافة إلى وزير الداخلية السابق نهاد المشنوق. واستند القرار إلى وجود شك مشروع في حياد صوان لأسباب

ولم تُقدم إجابات عن تساؤلات ملحة، منها: ما سبب تخزين شحنة كبيرة من مادة نترات الأمونيوم القابلة للانفجار والمستخدمة في صناعة القنابل والمخيمات الزراعية، في وسط مدينة مزدهمة لسنوات بعد تفريغها في 2013؛ وأثارت الحصانة التي يتمتع بها كبار المسؤولين شكوك لدى بعض الأسر التي بدأت تتوقع أن المسؤولين عن الانفجار قد لا يحاسبون أبداً.

وتساءل نزار صاغية رئيس المفكرة القانونية (وهي منظمة بحثية غير ربحية) عن كيفية تحقيق العدل إذا كان الجميع من أصغر مسؤول إلى أكبر مسؤول يتمتعون بالحصانة؟ وقالت رسالة في تفسير قرار الوزير فهمي منح القاضي من استجواب اللواء إبراهيم إنه قائم على نصيحة لجنة قانونية في وزارة الداخلية بعدم رفع الحصانة عنه. والتحديات التي يواجهها بيطار ليست فريدة، فقد تم إبعاد سلفه القاضي فادي صوان عن التحقيق في فبراير الماضي بعد موافقة محكمة على طلب إبعاده الذي تقدم به اثنان من الوزراء السابقين كان قد اتهمهما بالإهمال الذي تسبب في الكارثة هما علي حسن خليل وغازي زعيت. واستند القرار إلى وجود شك مشروع في حياد صوان لأسباب

وفي الوقت الذي تتاهب فيه بيروت لإحياء ذكرى مرور عام على الانفجار الذي سوى قطاعات كبيرة من المدينة بالأرض لم يستجوب أحد حتى الآن الساسة وكبار المسؤولين الأمنيين في تحقيق رسمي. وفي أحدث التطورات رفض وزير الداخلية محمد فهمي طلباً من القاضي طارق بيطار، الذي يتولى قيادة التحقيق، لاستجواب اللواء عباس إبراهيم المدير العام للأمن في لبنان والذي يتمتع بنفوذ كبير. وقال إبراهيم إنه رهن إشارة القانون مثل كل اللبنانيين، لكنه أضاف أن التحقيق يجب أن يتم بعيداً عن الاعتبارات السياسية الضيقة.

ودفع قرار الوزير فهمي بعض أقارب ضحايا الانفجار إلى تنظيم مسيرة قرب منزله هذا الشهر حاملين نعوشاً فارغة مطعاة بصور الضحايا. وانقلب الاحتجاج إلى عنف. ويسود غضب واسع في لبنان على سوء إدارة أزمة مرفأ بيروت بالإضافة إلى تفاهم أزمت أخرى، فقد ارتفع الدين اللبناني كثيراً وزاد التضخم وأصبح أكثر من نصف السكان يعيشون في حالة فقر، في الوقت الذي فشلت فيه الكتل السياسية مراراً في تشكيل حكومة. ولا يزال قدر كبير من الدمار جراء الانفجار يابداً للعيان؛ فالمرقا أشبه بموقع انفجار قنبلة والكثير من المباني أصبحت مهدمة.

ويقول إبراهيم حطيط، الذي فقد شقيقه الأصغر ثروت في الانفجار، إنه "لا يمكن حرمان الناس من معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة في جريمة بهذا الحجم".

ولا يزال حطيط، الذي أصبح ناطقاً باسم أسر أكثر من مئتي قتيل سقطوا في الكارثة، يسعى لحاسبة من يقول إنهم مسؤولون عن السماح بوقوع الحادث المأساوي.

بيروت - يعكس شعور أقارب ضحايا الانفجار الهائل في مرفأ بيروت قبل عام غضباً واسع النطاق بين اللبنانيين إزاء التحقيق وكيفية إدارة البلاد عموماً. ولا تزال تداعيات الانفجار ماثلة في أذهان اللبنانيين، ويريدون معرفة المسؤول عن الانفجار الذي تسبب في مقتل أكثر من مئتي شخص وإصابة الآلاف ودمر قطاعات كبيرة في بيروت قبل عام.



جرح لم يندمل